دور الاشتقاق
فى التوجيه النحوى والدلالى

د٠ إبراهيم بن هادى محمد المباركي(*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد.

فقد فضلت اللغة العربية على جميع اللغات بالاشتقاق، وللاشتقاق فوائد عديدة وكثيرة، منها تأثيره في تحديد الوظيفة النحوية، ومن ناحية أخرى دوره في التوجيه الدلالي للجملة.

وتعدُّ هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية لدور الاشتقاق في التوجيه الإعرابي والدلالي.

ولكي تكون الدراسة تطبيقية عملية نرى من خلالها الدور الكبير الذي يؤثر فيه الاشتقاق بالدلالة وبالوظيفة النحوية، جعلت هذه الدراسة في كتب إعراب القرآن الكريم أو التفاسير التي حذت حذوها، كروح المعاني للألوسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور رحمهما الله تعالى.

فالكتابان الأخيران يوضحان بشدة الدور الدلالي الذي لعبه الاشتقاق في السياق أو الجملة.

ويتضح لنا من كتب إعراب القرآن الكريم تأويل النص القرآني المقدس بتأويلات مختلفة تبعًا لتأثير الاشتقاق فيه، وأن النحاة قد بينوا هذا وأظهروا جميع هذه الوجوه ولم يحجروا على النص أو القارئ بشيء.

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طيبة.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى توطئة نعرف فيها الاشتقاق وأهميته في اللغة العربية وفوائده.

وإلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: دور الاشتقاق في التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم.
- المبحث الثاني: دور الاشتقاق في التوجيه الدلالي في كتب إعراب القرآن الكريم.
- المبحث الثالث: العدول الاشتقاقي وأثره في التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم.
- المبحث الرابع: العدول الاشتقاقي وأثره في التوجيه الدلالي في كتب إعراب القرآن الكريم.

توطئة:

«وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات»(١).

هكذا بدأ أبو البقاء العكبري مقدمة كتابه التبيان في إعراب القرآن، مبيناً فيها أهمية الاشتقاق، وليس وحده في هذا الأمر، فقد قال السمين الحلبي: «....فإنه من عرف كون هذا فاعلاً ، أو مفعولاً أو مبتدأً مثلاً، ولم يعرف كيفية تصريفه ، ولا اشتقاقه ولا كيف موقعه من النظام لم يحل بطائل»(٢).

والاشتقاق لغة: «اشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه»(٣).

واصطلاحًا: يعرفه الدكتور عبد الله أمين بأنه: «أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعًا»(٤).

أقسامه:

ينقسم الاشتقاق إلى قسمين، الاشتقاق الأصغر، والاشتقاق الأكبر، أو الصغير والكبير.

فالاشتقاق الأصغر: أخذ أصل من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه(٥).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، بتحقيق علي محمد البجاوي. عيسى الحلبي. (١/١).

(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، بتحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم – دمشق، ط١. (٤/١).

(٣) الصحاح: الجوهري. مادة (ش ق ق).

(٤) الاشتقاق: عبد الله أمين. (١).

(٥) الخصائص: لابن جني، تحقيق محمد النجار. المكتبة العلمية. (١٣٤/٢).

أو بمعنى أوضح: رد لفظ إلى آخر ولو مجازًا؛ لمناسبة بينهما في المعنى واللفظ، بشرط اتفاقهما في الحروف الأصول وترتيبها[١]. فالاشتقاق الصغير مثل له ابن جني بتركيب «**س ل م**» فإنه يؤخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، وسلامة[٢]. ويدخل تحت الاشتقاق الأصغر المشتقات[٣].

أما الاشتقاق الأكبر: فهو أخذ أصل من الأصول الثلاثية، فتعقد على تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة عليه وما يتصرف من كل واحد منها عليه[٤]. ويعد ابن جني رائد هذا الفن من الاشتقاق.

شروط الاشتقاق:

وقد وضع أهل التصريف شروطًا لصياغة الاشتقاق من أي أصل أو كلمة، وهي:

١- لا بد للمشتق من أصل يشتق منه[٥]، قال أبو البقاء: «وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل هاهنا: يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أوليًّا، والفرع: لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني، سنة ١٣٥٤هـ مقال الشيخ حسين والي، تحت عنوان/ سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس. (٢٠٠).

(٢) الخصائص: (١٣٤/٢).

(٣) الخصائص: لابن جني (١٣٤/٢)، ومقال الشيخ حسين والي: (١٩٨).

(٤) الخصائص: (١٣٤/٢).

(٥) هناك خلاف كبير بين المدرستين الكوفية والبصرية في تحديد أصل المشتقات، أهو الفعل أم المصدر؟؟ ولينظر في هذا الخلاف كتاب الإنصاف للأنباري، وكتاب التبيين للعكبري.

والمثال في ذلك: (الضرب) مثلاً فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة (ضرباً)، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك. فأما: ضرب، يضرب، وضارب، ومضروب، ففيها حروف الأصل: وهي الضاد – والراء – والباء – وزيادات لفظية، لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر»[(١)].

٢-موافقة الفرع –المشتق– الأصل –المشتق منه– في المعنى والحروف، كما في النص السابق لأبي البقاء، وكما نص أيضا على ذلك أبو حيان في البحر المحيط إذ قال: «وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية»[(٢)]. وأقرّ الطيبي في حاشيته على الكشاف شرط المعنى بقوله: «وشرط الاشتقاق اتفاق المعنى»[(٣)].

٣-لا بد أن يكون الفرع والأصل عربيين أصليين، فلا يشتق من أعجمي، «.... لأن الاشتقاق من الألفاظ العربية، قد نص التصريفيون على أنه لا يكون في الأسماء الأعجمية»[(٤)]. ويقول الزبيدي في تاج العروس: «الأعجمية لا تشتق، أي: لا يحكم عليها أنها مشتقة، وإن اشتق من لفظها، فإذا وافق لفظٌ أَعجميٌّ لفظاً عربيًّا في حروفه، فلا تَرَيَنَّ أَحدَهما مأْخوذاً من الآخر؛ كإسحاق

(١) انظر: مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، بتحقيق محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي – بيروت ط١– ١٩٩٢. (٧٤).

(٢) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، بتحقيق صدقي محمد جميل. دار الفكر –بيروت، ط١–١٤٢٠هـ. (٥١٤/٥).

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: الحسين بن عبد الله الطيبي. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. ط١ –٢٠١٣. (٣٥٤/١٤).

(٤) البحر المحيط: (٢٢٣/١).

ويعقوب، فليسا من لفظ أَسحقه الله إسحاقًا، أي: أَبعده، ولا من اليعْقُوب اسمِ الطائر، وكذا سائر ما وقع في الأَعجمي موافقاً لفظَ العربيّ»[١].

٤-أن يكون الأصل -المشتق منه- متصرفًا، فيندر الاشتقاق من الجامد، يقول الخضري في حاشيته: «... أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول»[٢]. وجعله ابن عاشور جائزًا ولكنه يندر[٣].

فوائد الاشتقاق:

للاشتقاق في أي لغة من لغات العالم فوائد كثيرة، فاللغة كالإنسان تتعرف كل يوم على أشياء جديدة، وتختلط بثقافات متعددة، وتتولد في كل عصر مفردات جديدة، وصناعات مختلفة، فكان وجود الاشتقاق في اللغات دليلا على ثرائها وقوتها وبقائها.

وقد تميزت اللغة العربية بكثرة مشتقاتها بل بتقعيد قاعدة لهذه المشتقات، فأصحبت تواكب كل العصور وكل الثقافات. لذلك ففوائده كثيرة، ومنها:

١. «حصول المعاني الكثيرة المتشعبة عن معنى واحد»[٤]. فالاشتقاق مُثْرٍ للمعجم اللغوي.

٢. معرفة المعنى بشكل أدق، يقول الرازي: «اعلم أن أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق»[٥].

---

(١) تاج العروس: الزبيدي، بتحقيق عبد الستار أحمد فراج. التراث العربي -سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت ط١ -١٣٨٥هـ. (٢٩/١).

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد بن عفيفي الباجوري المشهور بالخضري. طبعة الحلبي. ١٣٥٩هـ. (٣٥/٢).

(٣) التحرير والتنوير: ابن عاشور. الدار التونسية للنشر. ١٩٨٤. (٢٠٨/٢٦).

(٤) اللباب فى علل البناء والإعراب: للعكبري، بتحقيق غازي مختار طليمات. دار الفكر - دمشق ط١ -١٩٩٥م. (٢١٩/٢).

(٥) مفاتيح الغيب: الرازي. دار إحياء التراث العربي، بيروت -ط٣- ١٤٢٠هـ. (٢٩/١).

٣. معرفة الزائد من الكلمة، يقول السيوطي: «وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء، أحدها: الاشتقاق، فإنه دل على أن ألف (ضارب) وهمز (اضرب) زوائد»[١].

٤. معرفة العربي من الأعجمي، ومعرفة الأصيل من الدخيل [٢].

٥. الاستئناس بالألفاظ وإزالة الوحشة منها، يقول ابن جني في الخصائص: «وذكر أبو بكر أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلًا لها أنِس بها وزال استيحاشه منها، فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس»[٣].

(١) همع الهوامع: السيوطي، بتحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية -بيروت ط١ - ١٤١٨هـ. (٤١٠/٣).

(٢) انظر الكليات: أبو البقاء الكفوي، بتحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت -ط١- ١٤١٩هـ. (١٦٢).

(٣) الخصائص: (٣٦٩/١).

المبحث الأول

دور الاشتقاق

في التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

كلمة (التوجيه) في اللغة المعجمية مأخوذة من المادة المعجمية (و ج هـ)، وهذه المادة لها دلالتها في المعجم العربي[1]، ومن ذلك: الوجه نفس الشيء، ويقال: هذا وجه الرأي، أي: هو الرأي نفسه.

والوجه من الكلام: السبيل المقصود به، وهو مجاز. ووجَّه المطرُ الأرض: قشر وجهها وأثر فيه كحرصها. ووجهت الريح الحصى: ساقته. ووجه القومُ الناس للطريق: وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن سلكه.

ولا يبعد حد التوجيه النحوي عن حده اللغوي، فقد عرفه الدكتور عبد الله الخولي بقوله: «هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما، وما يؤثر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير، أو تعليل أو استدلال أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه، وتنظر إليه، أم لم يصغ»[2].

وللاشتقاق أهمية كبيرة في التوجيه النحوي فهو شرط في بعض الأبواب النحوية ، ومن ذلك قولهم: (حقّ الحال الاشتقاق؛ وحقّ التّمييز الجُمود) وقولهم: (الأصل في النعت أن يكون مشتقًا بخلاف البدل وعطف البيان).

فلو أخذنا مثلًا إعرابهم للفظة ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ التي في البسملة، لوجدنا فيها سلطة الاشتقاق ظاهرة في التوجيه، بل لم يستطع موجه أو مُؤَول الخروج منه، يقول أبو حيان في البحر المحيط: «و﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ صفة لله عند الجماعة .

---

(١) انظر: تاج العروس: مادة (و ج هـ).

(٢) قواعد التوجيه في النحو العربي: د. عبد الله الخولي. مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر -١٩٩٧م. (١٢).

وذهب الأعلم وغيره إلى أنه بدل، وزعم أن ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ علم وإن كان مشتقًا من الرحمة، لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم، بل هو مثل الدبران وإن كان مشتقًا من دبر صيغ للعلمية، فجاء على بناء لا يكون في النعوت. قال: ويدل على علميته ووروده غير تابع لاسم قبله، قال تعالى: ﴿ الرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه]، ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾، وإذا ثبتت العلمية امتنع النعت، فتعين البدل.

قال أبو زيد السهيلي: البدل فيه عندي ممتنع، وكذلك عطف بيان؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنه أعرف الأعلام كلها وأبينها، ألا تراهم قالوا: ﴿ وما الرَّحۡمَٰنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠] ولم يقولوا: وما الله، فهو وصف يراد به الثناء وإن كان يجري مجرى الأعلام»[1].

فنلاحظ في هذا النص أن هناك توجيهات ثلاث ولكنها لم تستطع الخروج من تأثير أو توجيه أو سلطة الاشتقاق على لفظ الجلالة.

وعند إعرابهم ﴿ رَسُولًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾ [النساء: ٧٩] نجد للمشتقات التوجيه النحوي الأكبر، بل ويظهر جليًّا عدم فكاك النحاة من قيده، فيقول السفاقسي في المجيد في إعراب القرآن المجيد: «﴿رَسُولًا﴾ منصوب على الحال المؤكدة، وقيل: مصدرية بمعنى إرسال، وهو ضعيف ليس بشيء»[2]. وهكذا الحال عند أبي البقاء جوز الوجه الثاني دون

(١) البحر المحيط: (١٢٨/١).

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد: السفاقسي، مخطوطة في مكتبة المسجد النبوي بالمدينة المنورة (٧٧/١).

تضعيفه، فعبارته: «حال مؤكدة، أي: ذا رسالة. ويجوز أن يكون مصدرًا، أي: إرسالًا»[١] توحي بتضعيفه للمصدر.

ولم يختر الزجاج غيره[٢]. ونص أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط على تضعيف المصدر[٣]. وذهب إلى هذا أيضًا السمين الحلبي، دون تضعيف لوجه المصدر ولكن اضطر لذكر شاهد شعري على أن لفظة (رسول) تأتي ويراد بها المصدر[٤].

غير أن مكيًّا في مشكل إعراب القرآن[٥]، وابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن[٦]، وأبا جعفر النحاس في إعراب القرآن[٧] ذهبوا قولًا واحدًا وبدون مناقشة إلى أن تلك اللفظة في الآية الكريمة مصدر مؤكد، ولم يناقشوا أو يأتوا بدليل على ذلك.

بل يذهب أبو حيان في رد قول من وجه إعراب لفظة ﴿ شِيَعًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ

---

(١) التبيان: (١/ ٣٧٥).

(٢) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، بتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب –بيروت، ط١ ١٩٨٨م. (٢/ ٨٠).

(٣) البحر المحيط: (٣/ ٣١٤).

(٤) الدر المصون: (١١٧٠).

(٥) مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، بتحقيق د. حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ١٤٠٥هـ. (١/ ٢٤٠).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، بتحقيق مصطفى السقا، ود. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب –القاهرة، ١٤٠٠هـ. (١/ ٢٦١).

(٧) إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، بتحقيق د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٩. (١/ ٤٧٨).

يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٥] على أنها مصدر أنه «يحتاج في كونه مصدرًا إلى نقل من اللغة»[١]. وأيد رأيه هذا تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون[٢]. وأيده أيضًا الإمام السفاقسي في المجيد[٣]، وذكر نص عبارة أبي حيان.

والباحث في آفاق كتب إعراب القرآن الكريم يجد أن أصحابها لم يوجهوا اللفظ القرآني التوجيه النحوي متمسكين بقراءة ما، وإنما يقلبون اللفظ القرآني بأوجه قراءاته المختلفة لينتج وظائف نحوية مختلفة، نرى من خلالها أحيانًا أثر الاشتقاق في التوجيه الإعرابي. فعند وقوفهم عند قوله تعالى: ﴿ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ٤٩]، أعربوا لفظة ﴿ طَيْرًا ﴾ على أنها خبر كان الناقصة، أو حالٌ عند كون ﴿ فَيَكُونُ ﴾ تامة، ثم تمسكوا بكونها خبرًا؛ لأن «في وقوع اسم الجنس حالًا بعدًا محوجًا إلى تأويل»[٤].

ثم استعانوا بقراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب بألف وهمزة مكسورة، وجعلوا ﴿ فَيَكُونُ ﴾ تامة بمعنى صار، و﴿ طائرًا ﴾ حالًا ؛ لأنه حينئذ اسم مشتق، بنص كلام السمين الحلبي [٥].

وأيضًا في إعراب لفظة ﴿كِسَفًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٩٢] لم يخلُ توجيهه النحوي من الاستعانة بالقراءات المختلفة، يقول السمين الحلبي: «قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ هنا بفتح السين، وفَعَل ذلك حفصٌ في الشعراء وفي

---

(١) البحر المحيط: (٤/ ١٥٥).

(٢) الدر المصون: (١٦٣٩).

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد: (١/١٧٤)

(٤) الدر المصون: (٧٩٠).

(٥) الدر المصون: (٧٩٠)، وانظر أيضا: التبيان: (١/٢٦٣).

سبأ، والباقون بسكونها في المواضعِ الثلاثةِ، وقرأ ابن ذكوان بسكونها في الروم بلا خلافٍ، وهشامٌ عنه الوجهان، والباقون بفتحها.

فمن فتح السين جعله جمع كِسْفة نحو: قِطْعَة وقِطَع، وكِسْرة وكِسَر، ومَنْ سَكَّن جعله جمع كِسْفَة أيضاً على حَدِّ سِدْرَة وسِدْر، وقَمْحة وقَمْح.

وجوَّز أبو البقاء[1] فيه وجهين آخرين، أحدُهما: أنه جمعٌ على فَعَل بفتح العينِ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، وهذا لا يجوز لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ يحتملُها حرفُ العلة، حيث يُقَدَّر فيه غيرُها فكيف بالحرف الصحيح؟ قال: «والثاني: أنه فَعْل بمعنى مَفْعول» كالطَّحْن بمعنى مَطْحون، فصار في السكون ثلاثةُ أوجهٍ»[2].

ثم أخذ يوظف الكلمة أو يوجهها إعرابيًّا مستندا إلى القراءات المختلفة للفظ القرآني، ولا يخفى علينا أثر الاشتقاق في توجيهه الآتي ذكره: «وانتصابُه على الحالِ، فإنْ جَعَلْناه جمعاً كان على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذات كِسَفٍ، وإنْ جعلناه فِعْلاً بمعنى مَفْعول لم يَحْتَج إلى تقدير، وحينئذ فيقال: لِمَ لَمْ يؤنَّث؟ ويجاب: بأنَّ تأنيثَ السماء غيرُ حقيقي، أو بأنها في معنى السقف»[3].

ولكن من الملاحظ أن المعربين أحيانًا يذكرون أكثر من وجه للفظ القرآني دون ترجيح أو استحسان لها، وربما يكون عدم الترجيح لتساوي الأدلة لديهم لكل وجه، أو ربما لأنهم أرادوا ألا يحجروا على رأي أو ترجيح المتلقي.

فنرى مثلًا ذكرهم للتوجيهات الإعرابية المختلفة للفظة ﴿ نُفُورًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي

(١) التبيان: (٨٣٢/٢).

(٢) الدر المصون: (٣٠١٨).

(٣) الدر المصون: (٣٠١٨).

ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾﴾ [الإسراء: ٤٦]، حيث ذكروا أنها تحتمل مذهبين(١):

١- أنها مصدر.

٢- أنها حال؛ لأنها جمع نافر.

إن تخيير المتلقي بين الوجهين بدون أدنى توجيه ظاهر جدًّا عند أبي البقاء إذ قال: «﴿نُفُورًا﴾: جمع نافر، ويجوز أن يكون مصدرًا كالقعود، فإن شئت جعلته حالًا، وإن شئت جعلته مصدرًا لـــ ﴿ وَلَّوْاْ ﴾ لأنه بمعنى نفروا»(٢).

ولعلك لاحظت قوله: «فإن شئت ..... وإن شئت».

وهذه لفظة قرآنية أخرى يذهبون بها أي مذهب دون ترجيح أو استسحان، وكأنهم هنا قد فتحوا آفاقًا للمتلقي، دون أدنى قيد منهم عليه، ففي توجيههم للفظة ﴿ دُحُورًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ [الصافات: ٩] نجد أنهم قد وضعوا اختيارات عديدة لإعراب هذه اللفظة الكريمة دون ترجيح أو لفظ يدل على ضعف وجه من الوجوه، فقد أعربوها على التالي(٣):

١-مصدر، إما لـــ﴿وَيُقْذَفُونَ﴾، أو لفعل مقدر يدحرون.

٢-حال، فهي جمع لمدحورين.

٣-مفعول له.

٤-مصدر وضع موضع الحال.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه: (٢٤٣/٣)، والبحر المحيط: (٤٠/٦)، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: (١٥٠/٣)، والدر المصون: (٢٩٧٤).

(٢) التبيان: (٨٢٣/٢).

(٣) التبيان: (١٠٨٨/٢)، والبحر المحيط: (٣٣٨/٧)، والدر المصون: (٤٣٣٠).

المبحث الثاني

دور الاشتقاق

في التوجيه الدلالي في كتب إعراب القرآن الكريم

خروجًا من الخلاف القائم بين المدرستين الكبيرتين البصرية والكوفية حول أيهما الأصل، وأيهما اشتق من الآخر المصدر أم الفعل؟ سأهتم في هذا المبحث بالمشتقات.

والتأثير أو التوجيه الدلالي للمشتقات منقسم إلى أربعة أقسام[١]:

القسم الأول: ما دل على من قام بالفعل على وجه التجدد والحدوث والاستقبال للحال، ويندرج تحته اسم الفاعل[٢]، وصيغ المبالغة إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر[٣].

القسم الثاني: ما دل على الحدث ومفعوله، ويندرج تحته اسم المفعول[٤].

القسم الثالث: ما دل على من قام بالفعل على وجه الثبوت والدوام، فيختلف عن القسم الأول، أن دلالته ثابتة ولازمة ليست متجددة الحدوث. ويندرج تحت هذا القسم الصفة المشبهة[٥].

---

(١) أخرجنا من هذا التقسيم اسمي الزمان والمكان واسم الآلة.

(٢) انظر: الخصائص: (١٠١/٣)، والأصول في النحو: ابن السراج، بتحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان –ط٣– ١٤٠٨هـ. (١٢٢/١).

(٣) انظر: الكتاب: سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت. (١١٠/١)

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٥هـ. (٢٠٨/٣).

(٥) انظر: شرح الكافية: ابن الحاجب، بتحقيق إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت – ط١– ١٤١٩هـ. (٥٠٠/٣).

القسم الرابع: ما دل على زيادة صاحبه على غيره في القيام بالفعل. ويندرج تحت هذا القسم أفعل التفضيل(١).

إذًا للمشتقات توجيه دلالي للنص أو للسياق بشكل بيِّنٍ واضح، ولها تأثير واضح في سياق الكلام، وقد لاحظ معربو القرآن الكريم هذا الأمر وهم يتناولون النص القرآني الكريم، فيقول الزمخشري عند تناوله للبسملة وخاصة لاسم الله تعالى ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾: «وفي الرَّحْمنِ من المبالغة ما ليس في الرَّحِيمِ، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى»(٢).

وفي اللفظة القرآنية الكريمة: ﴿ غُزًّى ﴾ من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزًّى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] استخدم القرآن اسم الفاعل ﴿ غُزًّى ﴾ ولم يستخدم الفعل غزوا؛ لأن للاشتقاق توجيهًا وتأثيرًا في المعنى أقوى من غيره، يقول الألوسي: «وإنما لم يقل: (أو غزوا) للإيذان باستمرار اتصافهم بعنوان كونهم غزاة»(٣).

وأتى أيضًا التعبير القرآني باسم الفاعل ليدل على الحال، ويوجه السياق والمعنى إلى المستقبل، يقول ابن عاشور عند قوله تعالى في سورة الكافرون:

---

(١) انظر: شرح الكافية بتحقيق يوسف عمر: (٤٤٧/٣).

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري. دار الكتاب العربي، بيروت –ط٣– ١٤٠٧هـ. (٦/١).

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، بتحقيق على عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية، بيروت –ط١– ١٤١٥هـ. (٣١٤/٢).

﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أعبد ۝٥﴾ يقول رحمه الله: «﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أعبد ۝٥﴾ بالجملة الاسمية للدلالة على الثبات، وبكون الخبرِ اسمَ فاعلٍ دالًّا على زمان الحال، فلما نفى عن نفسه أن يعبد في المستقبل ما يعبدونه بقوله: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أعبد ۝٥﴾ كما تقدم آنفًا، صرح هنا بما تقتضيه دلالة الفحوى على نفي أن يعبد آلهتهم في الحال، بما هو صريح الدلالة على ذلك؛ لأن المقام يقتضي مزيد البيان، فاقتضى الاعتماد على دلالة المنطوق إطنابًا في الكلام، لتأييسهم مما راودوه عليه، ولمقابلة كلامهم المردود بمثله في إفادة الثبات»[(١)].

وأجد أن أثر الاشتقاق في المعنى والتوجيه الدلالي للجملة يظهر مع أوجه القراءات المختلفة وتوجيهها، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٦] نجد أن لفظة ﴿ حَذِرُونَ ﴾ قرأها الكوفيون وابن ذكوان والدجواني عن هشام بألف قبل الذال، والباقون بغير الألف[(٢)].

فعلى القراءة بدون ألف تصبح حَذِرُونَ فتكون صفة مشبهة تفيد الثبات[(٣)]، أو على حد تعبير السمين الحلبي «الحَذِر: المخلوقُ مَجْبُولاً على الحَذَر»[(٤)].

وعلى قراءة الكوفيين تكون اسم فاعل يفيد التجدد والحدوث[(٥)]، وعبر عنه السمين الحلبي بقوله: «والحاذر: ما عرض في ذلك»[(٦)].

---

(١) التحرير والتنوير: (٥٨٢/٣٠).

(٢) القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر: (٣٦٩).

(٣) انظر: روح المعاني: (٨١/١٠).

(٤) الدر المصون طبعة دار القلم: (٥٢٢/٨).

(٥) روح المعاني: (٨١/١٠).

(٦) الدر المصون طبعة دار القلم: (٥٢٢/٨).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الرحمن: ٢٤] نجد أن لفظة ﴿ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ لها قراءتان: قراءة حمزة وشعبة بخلفه بكسر الشين، وقراءة الباقين بفتحها(١).

فعلى قراءة حمزة وشعبة تكون اللفظة اسم فاعل «بمعنى: أنها تُنْشِىءُ الموجَ بجَرْيِها، أو تنشئ السيرَ إقبالاً وإدباراً، أو التي رَفَعَتْ شُرُعَها أي: قِلاعَها»(٢)، وعلى قراءة الباقين تكون اسم مفعول «أي: أنشأها الله أو الناسُ، أو رفعوا شُرُعَها»(٣).

وأثر الاشتقاق واضح في توجيه المعنى، ما بين إنشاء الموج بجريها، أو بين أنه وقع عليها فعل الفاعل فوقع عليها الإنشاء إما من الله تعالى أو أنشأها الناس.

ولو ذهبنا إلى اللفظة القرآنية الكريمة ﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، نجد أنها « تأنيث الأحسن، أفعل تفضيل، ومعنى ذلك أنها أحسن الأسماء وأجلها لإنبائها عن أحسن المعاني وأشرفها»(٤).

بل أحيانا يؤتى بأفعل التفضيل لرفع توهم ما كما في قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِـَٔابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٥]، فكلمة ﴿ أَقْسَطُ﴾ أفعل تفضيل «قصد به الزيادة مطلقًا من القسط بمعنى العدل، والمراد به البالغ في الصدق، فاندفع ما يتوهم من أن المقام يقتضي ذكر الصدق لا العدل، أي:

---

(١) القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر: (٥٣٢).

(٢) الدر المصون طبعة دار القلم: (١٠/١٦٧).

(٣) الدر المصون طبعة دار القلم: (١٠/١٦٧).

(٤) روح المعاني: (٥/١١٢).

دعاؤكم إياهم لآبائهم بالغ في العدل والصدق، وزائد فيه في حكم الله تعالى، وقضائه عزّ وجلّ»[1].

وللمشتق أحياناً له دلالتان؛ لأن صيغته تكون لنوعين مختلفين من المشتقات، فنرى في لفظة ﴿ أَحْسَنُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [الأحزاب: ٤٦] أنها تحتمل صيغة أفعل التفضيل حيث المفضل عليه مقدر دلت عليه القرينة، أي بأحسن من مجادلتهم إياكم، كما تدل عليه صيغة المفاعلة، ويجوز أن تكون على صيغة الصفة المشبهة لقصد المبالغة في الحسن[2].

ويمكن أن يكون تأويلها فيما أرى على أفعل التفضيل، والمفضل عليه محذوف تقديره من أي شيء، يقصد بها الأفضل أو الأحسن، والله تعالى أعلم.

ونرى هذا الأمر أيضا جليا في وقوف ابن عاشور عند لفظة ﴿ لَسَمِيعُ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ۚ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩] حيث يقول رحمه الله تعالى: «والسميع: مستعمل في إجابة المطلوب كناية، وصيغ **بمثال المبالغة** أو **الصفة المشبهة** ليدل على كثرة ذلك وأن ذلك شأنه، فيفيد أنه وصف ذاتي لله تعالى»[3].

وكأنه أوتي بصيغة مشتركة بين مشتقين لتؤكد كل صيغة معنى يكمل الأخرى لا يناقضها.

---

(١) روح المعاني: (١٤٦/١١).

(٢) انظر: التحرير والتنوير: (٦/٢١).

(٣) انظر: التحرير والتنوير: (٢٤٣/١٣-٢٤٤).

المبحث الثالث

العدول الاشتقاقي

وأثره في التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم

يدل أصل كلمة العدول وهو «ع د ل» على معنيين متقابلين، وهما الاستواء، والآخر الاعوجاج[١].

ويعنينا من هذا التعريف اللغوي المعنى الثاني.

ويعرفه ابن منظور بقوله: «وعدل عن الشيء يعدل عدلًا وعدولًا: حاد، وعن الطريق: جار»[٢].

ومعناه اصطلاحًا: الميل والحيد عن الصيغة الأصلية لأحد المشتقات إلى صيغة أخرى من المشتقات أو غيرها. ونقصد بغيرها المصادر أو الاسم الجامد. والعكس قائم، أي يعدل بالمصدر على صيغة المشتق.

وتلك التسمية ليست من التسميات الحديثة بل أطلقها القدماء قديما في ثنايا حديثهم عنها دون تدوين باب لها باسم العدول. يقول ابن مالك مدافعا عن سيبويه في مسألة إعمال «إكليل»: «وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن فاعلا قد يعدل به إلى فعيل وفِعل على سبيل المبالغة»[٣].

وتعرض أيضًا ابن الشجري للعدول:

اشرب هنيئا على التاج مرتفقًا في رأس غمدان دارًا منك محلالا[٤]

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر -بيروت ١٣٩٩هـ . (٢٤٦/٤).

(٢) لسان العرب: مادة (ع د ل).

(٣) شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ود. محمد مختون. دار هجر. ط١، ١٤١٠هـ. (٨٠/٣).

(٤) من بحر البسيط، وهو منسوب لأبي الصلت الثقفي في الأمالي الشجرية: (٢٥٩/١)، وفي طبقات فحول الشعراء: (٢٦٠/١)، وهو في ديوان ابنه أمية: (٣٤١)، وبلا نسبة في لسان العرب: (٣٢٦/٣) مادة (غ م د). وغمدان: قبة سيف بن ذي يزن.

«هنأه الطعام والشراب يهنئه»، وما كان هنيئا، ولقد هَنُؤ، والمصدر الهَنْء، وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هَنِئ، وهنيء اسم الفاعل من هنؤ كـــ«ظريف من ظرف» ويحتمل أن يكون معدولًا عن «هانئ»...»[١].

وعند تناولي للعدول في الدرس التطبيقي عند معربي القرآن الكريم، وجدت تأثيره يظهر جليًّا في الوظيفة الإعرابية، فمن ذلك مثلًا: ما نص عليه أبو حيان الأندلسي من أن الغالب في الحال أن يكون مشتقًا[٢]، بل نص في البحر المحيط أن مجيء الحال مصدرٌ هو أمر سماعي لا يقاس عليه[٣]، وتبعه في هذا تلميذه السمين الحلبي[٤].

ولكن في الدرس التطبيقي خرجوا من قيود الاشتقاق وانحرفوا عما قَعَّدُوهُ من القواعد الإعرابية.

فعند تناولهم للفظة ﴿ طِينًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١] صرح السمين بأنها حالٌ منفكًا من القيد الاشتقاقي «وجاز وقوعُ ﴿ طِينًا ﴾ حالاً، وإن كان جامداً، لدلالته على الأصالة؛ كأنه قال: متأصِّلاً من طين»[٥]. وأبو حيان أيد كونه حالًا[٦].

---

(١) الأمالي الشجرية: ابن الشجري، بتحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. ط١، ١٤١٣هـ. (٢٤٨/١).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب: (١٥٥٧).

(٣) انظر: البحر المحيط: (٥١٨/١).

(٤) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، بتحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم – دمشق، ط١. (٦٧/٢).

(٥) الدر المصون طبعة دار القلم: (٣٧٨/٧).

(٦) انظر: البحر المحيط: (٥٤/٦).

ونجدهم أيضًا يصرحون بالانحراف عن القاعدة التي قعدوها لأنفسهم دون موارية، فيقول السمين عند إعراب اللفظة القرآنية الكريمة ﴿ رَجُلًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ﴾ [الكهف: ٣٧] «قوله: ﴿ رَجُلًا ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال، وجاز ذلك **وإنْ كان غير منتقلٍ ولا مشتقٍ** لأنه جاء بعد ﴿ سَوَّىٰكَ ﴾ إذ كان مِنَ الجائز أَنْ يُسَوِّيَه غيرَ رجلٍ، وهو كقولِهم: «**خَلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها**»... »[1].

وعند وقوفهم عند إعراب وتوجيه لفظة ﴿ ٱلْقِسْطَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] فالقسط هنا مصدر، ليس بمشتق، والنعت الأصل فيه أن يكون مشتقًا[2]، ولكن معربي القرآن الكريم ثاروا على سلطة الاشتقاق هنا، فأعربوها نعتًا لأنه مصدرٌ وصف به.

يقول أبو حيان الأندلسي: «.... ولكنه العدل والقسط مصدر وصفت به الموازين مبالغة، كأنها جعلت في أنفسها القسط»[3].

وفعلوا هذا أيضًا عند توجيهم للفظة ﴿ جِهَارًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح: ٨] إذ وجهوها على أكثر من وجه، ولكن يبقى الوجه

---

(١) انظر: الدر المصون طبعة دار القلم: (٤٩٠/٧).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب: محمد عبد المنعم الجوجري، بتحقيق نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. -ط١- ١٤٢٣هـ. (٧٦٩/٢).

(٣) البحر المحيط: (٢٩٤/٦).

الذي يهمنا هنا هو وجه أنها حال مع أنها ليست بمشتق بل مصدر، وأولوها بمجاهر[1].

والحالة التطبيقية في كتب إعراب القرآن لتأثير العدول في التوجيه الإعرابي، ولإنتاج دوال نحوية كثيرة جدًّا في كتب معربي القرآن الكريم، ولكن اكتفيت بذكر بعض الأمثلة.

(١) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: (١٨٩/٤)، والدر المصون طبعة دار القلم: (٤٦٩/١٠).

المبحث الرابع

العدول الاشتقاقي

وأثره في التوجيه الدلالي في كتب إعراب القرآن الكريم

لا شك أن للعدول الاشتقاقي أثرًا كبيرًا في التوجيه الدلالي للآية القرآنية، حيث وَضْعُ المصدر بصيغة المشتق أو العكس، أو وضع مشتق على صيغة مشتق آخر ليس عبثًا، وإنما للتأثير في الدلالة كما سنرى في الأسطر القادمة إن شاء الله تعالى.

يأتي اسم الفاعل أو اسم المفعول معدولًا بصيغة المصدر لا عبثًا أو اعتباطًا وإنما كما يقول ابن جني رحمه الله: «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه»[(١)]، وهذا ما دعا المعربون إلى اعتبار أحد التوجيهات الدلالية للفظة القرآنية في أول سورة البقرة: ﴿ هُدًى ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] إلى أنها مصدر وضع موضع الحال[(٢)]، يقول الإمام السفاقسي: «ويجوز أن يكون ﴿ هُدًى ﴾ منصوبًا على الحال مبالغة لكونه مصدرًا»[(٣)].

ويوضح أهمية العدول في هذه اللفظة المباركة بشكل أوضح الأستاذ محي الدين درويش بقوله: «وذلك أوغل في التعبير عن ديمومته واستمراره»[(٤)].

---

(١) الخصائص: (٢٥٩/٣).

(٢) التبيان في إعراب القرآن الكريم: (١٦/١).

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد: (٢٢/٣).

(٤) إعراب القرآن وبيانه: محي الدين درويش. دار الإرشاد للشئون الجامعية. سوريا. ط٤ -١٤١٥هـ. (٢٥/١).

وفي توجيههم للفظة القرآنية ﴿ عِوَجًا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ۗ وَمَا الله بغفل عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ٩٩] ما بين المفعول به وما بين مصدر وضع موضع الحال(١). كان للتوجيه الدلالي النصيب الأكبر، لأنه أوتي باسم الفاعل على صيغة المصدر على طريق المبالغة، إذ يكون ذلك أبلغ في ذمهم وتوبيخهم(٢).

والإمام السفاقسي بَيَّنَ هذا التأثير الدلالي على المعنى عند إعرابه للفظة ﴿حَسِيبًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤] إذ قال: «... وحسيب بمعنى محاسب، خليط بمعنى مخالط. وقيل بناء مبالغة من حاسب كصريم بمعنى صارم»(٣).

فهنا يقرر السفاقسي أن هذه اللفظة عدل بها إلى صيغ المبالغة للمبالغة في الأمر.

ومن العدول المؤثر جدًّا في المعنى العدول باسم الفاعل إلى صيغة اسم التفضيل، يقول ابن مالك: «وقد يستعمل العاري –أي: اسم التفضيل– الذي ليس معه «من» مجردًا عن التفضيل، مؤولًا باسم فاعل»(٤).

---

(١) التبيان: (٢٨٢/١) على ملاحظة أن العكبري لم يعربها إلا حالًا، البحر المحيط: (١٦/٣)، والدر المصون طبعة دار القلم: (٣٢٦/٣).

(٢) إعراب القرآن وبيانه: (٦/٢).

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد: (١٤٤/٣).

(٤) شرح التسهيل: (٦٠/٣).

يعدل من اسم الفاعل إلى صيغة اسم التفضيل لمنع مشاركة المفضل لأي شخص في الصفة المفضل فيها، وذلك لزيادة تأكيد الصفة وانفراده بها، ومثلوا على ذلك بقول العرب: «**الناقص والأشج أعدلا بني مروان**» أي: عادلاهم[١].

وهذا هو التوجيه الدلالي الثاني لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧]، أن لفظة ﴿ أَهْوَنُ ﴾ ليست للتفضيل بل هي صفة بمعنى هين، كقولهم: (الله أكبر) أي: الكبير[٢]. فلا أحد يشارك الخالق في الخلق أو في إحيائه، وإنما جيء بصيغة التفضيل زيادة لتأكيد الصفة، بل وانفراد الله تعالى بها.

ويشرح الصبان كلام الأشموني ويعلق عليه من القرآن فيقول: «قوله: «يرد أفعل التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل»..... استعمال أفعل التفضيل عاريًا من الإضافة والألف واللام دون «من» مجردًا عن معنى التفضيل مؤولًا باسم الفاعل، نحو: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [النجم: ٢٧]، أي: عالم»[٣].

ونلاحظ تأثير العدول في التوجيه الدلالي واضحًا في نص أبي حيان الآتي:

«﴿ مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٥] على موضوعه من كونه اسم مفعول، أي: مستُورًا عن أعين الكفار فلا يرونه، أو مستُورًا به الرسول عن رؤيتهم.

ونسب الستر إليه لما كان مستورًا به قاله المبرد، ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء في صيغة «لابن وتامر» أي: ذو لبن، وذو تمر. وقالوا: رجل

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، بتحقيق محمد عيون السود. دار الكتب العلمية –بيروت. (١٠٢/٢).

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: (١٠٣٩/٢)، والدر المصون: (٤٠/٩).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، بتحقيق إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ. (٧٢/٣).

مرطوب أي: ذو رطبة، ولا يقال: رطبته، ومكان مهول أي: ذو هول، وجارية مغنوجة، ولا يقال هلت المكان، ولا غنجت الجارية.

وقال الأخفش وجماعة: ﴿ مَّسْتُورًا﴾ ساتراً، واسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول كما قالوا: مشؤوم، وميمون، يريدون شائم ويامن. وقيل: مستور وصف على جهة المبالغة، كما قالوا: شعر شاعر، وردّ بأن المبالغة إنما تكون باسم الفاعل»[1]. ففي هذا النص نرى تأثير العدول على التوجيه الدلالي للفظ القرآني.

ويعدل بصيغة فعيل إلى اسم المفعول، يقول الألوسي: «.....﴿ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء:٢] أي ربًّا تكلون إليه أموركم غيري، فالوكيل فعيل بمعنى مفعول، وهو الموكول إليه أي المفوض إليه الأمور وهو الرب»[2]. وأرى أنه أوتي بصيغة فعيل ليشعرك بالصفة الدائمة اللازمة للرب سبحانه وتعالى.

والعدول في الاشتقاق لا يؤثر فقط في التوجيه الدلالي للفظة، بل ربما يتعدى تأثيره إلى التأثير الصرفي والدلالي للفظة التي تجاورها. فعندما وقف معربو القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [البقرة: ١٩٩] أظهروا تأثير العدول في التوجيه الدلالي للفظة ﴿ بَشِيرًا ﴾ إذ صرحوا «وعدل إلى فعيل للمبالغة؛ لأن فعيلاً من صفات السجايا، والعدل في بشير للمبالغة، مقيس عند سيبويه، إذا جعلناه من بشر؛ لأنهم قالوا: بشر مخففاً»[3]، ثم تعدى تأثير العدول إلى اللفظة التي بعدها

(١) البحر المحيط: (٣٩/٦).

(٢) روح المعاني: (١٦/٨).

(٣) البحر المحيط: (٥٣٨/١)، وانظر نحوه في: المجيد في إعراب القرآن المجيد: (١١٥/١)، وفي الدر المصون: (٩٢/٢).

﴿وَنَذِيرًا﴾ لأن فعلها رباعي وليس ثلاثيًا، فلا يعدل بها إلى نذير، ولكن أجابوا على هذا بقولهم[1]: «وليس مقيسًا في نذير -أي العدول إلى فعيل؛ لأنه من أنذر. ولعل محسن العدل فيه كونه معطوفًا على ما يجوز ذلك فيه، لأنه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت، كما قالوا: أخذه ما قدم وما حدث»[2].

(١) وهو تكملة النص السالف وروده.

(٢) البحر المحيط: (٥٣٨/١)، وانظر نحوه في: المجيد في إعراب القرآن المجيد: (١١٥/١)، وفي الدر المصون: (٩٢/٢). مع العلم أن السمين الحلبي ذكر أن له محسناً ولم يوضحه.

الخاتمة

وأخيرًا وليس آخرا هذا هو جهدي في هذا البحث، وإن كان هذا الجهد هو جهد المقل، وسأبين أهم ما توصلت له أثناء هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. كان للاشتقاق سلطة على المعربين جعلتهم يعربون النص من خلال دائرته، ولو ذكروا تأويلات أخرى يكون للاشتقاق النصيب الأكبر من التوجيه.

٢. استعان المعربون بالقراءات المختلفة للقرآن في التوجيه الإعرابي.

٣. أحياناً يطلق المعربون العنان للمتلقي ليرجح الأقوال، حيث يذكرون الوظائف النحوية للفظة دون ترجيح أو استحسان.

٤. لم يتوقف دور الاشتقاق في التأثير في الوظيفة النحوية فقط بل تعداه للتأثير في الدلالة وفي سياق الآية.

٥. ينقسم التوجيه الدلالي للمشتقات إلى أقسام أربعة:

١. **القسم الأول:** ما دل على من قام بالفعل على وجه التجدد والحدوث والاستقبال للحال، ويندرج تحته اسم الفاعل، وصيغ المبالغة إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر.

٢. **القسم الثاني:** ما دل على الحدث ومفعوله، ويندرج تحته اسم المفعول.

٣. **القسم الثالث:** ما دل على من قام بالفعل على وجه الثبوت والدوام، فيختلف عن القسم الأول، أن دلالته ثابتة ولازمة ليست متجددة الحدوث. ويندرج تحت هذا القسم الصفة المشبهة.

٤. **القسم الرابع:** ما دل على زيادة صاحبه على غيره في القيام بالفعل. ويندرج تحت هذا القسم أفعل التفضيل.

٥. العدول في المشتقات لم يصنف النحاة له بابًا بمفرده ولكنه واضح جداً في نظريتهم وفي تطبيقاتهم.

٦. يأتي العدول في المشتقات ليس عبثا، وإنما لفوائد، وهي:

أ- إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ لأنه يريد أن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه.

ب- المبالغة في الأمر نفسه.

ت- إذا عدل باسم التفضيل المجرد من الألف واللام و«من» فإنه يراد به الوصف على وجه الانفراد في هذه الصفة.

٧. كان للعدول أثر بين في التوجيه الإعرابي لدى معربي القرآن الكريم في الخروج من القيد الاشتقاقي والانحراف عن القاعدة.

٨. وظهر أيضا في كتب إعراب القرآن الكريم أو ما حذا حذوها أثر العدول في التوجيه الدلالي للآية، بإلباسها صيغة غير صيغتها الأصلية.

٩. استعان أيضًا المعربون في مبحث العدول بالقراءات المختلفة للفظة القرآنية.

فهرس المصادر والمراجع

- الاشتقاق: عبد الله أمين. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة – ط١– ١٩٥٦م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، بتحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان –ط٣– ١٤٠٨هـ.
- إعراب القرآن وبيانه: محي الدين درويش. دار الإرشاد للشئون الجامعية. سوريا. ط٤ –١٤١٥هـ.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، بتحقيق د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٩.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، بتحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. ط١، ١٤١٣هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٥هـ.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، بتحقيق صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، بتحقيق مصطفى السقا، ود. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب –القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس: الزبيدي، بتحقيق عبد الستار أحمد فراج. التراث العربي – سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت ط١ –١٣٨٥هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، بتحقيق محمد علي البجاوي. عيسى الحلبي.
- التحرير والتنوير: ابن عاشور. الدار التونسية للنشر. ١٩٨٤.

- حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد بن عفيفي الباجوري المشهور بالخضري. طبعة الحلبي. ١٣٥٩هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، بتحقيق إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ.
- الخصائص: لابن جني، تحقيق محمد النجار. المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، بتحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم – دمشق، ط١.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، بتحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم – دمشق، ط١.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، بتحقيق على عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية، بيروت –ط١– ١٤١٥هـ.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ود. محمد مختون. دار هجر. ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، بتحقيق محمد عيون السود. دار الكتب العلمية –بيروت.
- شرح الكافية: ابن الحاجب، بتحقيق إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت –ط١– ١٤١٩هـ.
- شرح شذور الذهب: ابن هشام، بتحقيق نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. –ط١– ١٤٢٣هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت –ط٣– ١٣٩٩هـ.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: الحسين بن عبد الله الطيبي. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. ط١ –٢٠١٣.

- القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث ، طنطا –ط٤– ١٤٢٦هـ.
- قواعد التوجيه في النحو العربي: د. عبد الله الخولي. مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر –١٩٩٧م.
- الكتاب: سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري. دار الكتاب العربي، بيروت –ط٣– ١٤٠٧هـ.
- الكليات: أبو البقاء الكفوي، بتحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت –ط١– ١٤١٩هـ.
- اللباب علل البناء والإعراب: للعكبري، بتحقيق غازي مختار طليمات. دار الفكر – دمشق ط١ –١٩٩٥م.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر ، بيروت –ط٣– ١٤١٤هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني، سنة ١٣٥٤هـ مقال الشيخ حسين والي، تحت عنوان/ سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد: السفاقسي، مخطوطة في مكتبة المسجد النبوي بالمدينة المنورة.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، بتحقيق محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي – بيروت ط١– ١٩٩٢.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، بتحقيق د. حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة –بيروت، ط١٤٠٥ ٢هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، بتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب – بيروت، –ط١– ١٩٨٨م.

- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر - بيروت ١٣٩٩هـ .
- مفاتيح الغيب: الرازي. دار إحياء التراث العربي، بيروت -ط٣- ١٤٢٠هـ.
- همع الهوامع: السيوطي، بتحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية - بيروت ط١ - ١٤١٨هـ.

* * *